محليات

أنت اللقاح...

استهتار «شعبي» بحماة بالتصدي لكورونا ومواد معقمة منتهية الصلاحية بالسقيلبية!

حماة - محمد أحمد خبازي

لا شيء يوحي حتى يوم أمس باكتراث المواطنين في حماة، لإجراءات الوقاية الاحترازية للتصدي لخطر فيروس كورونا.

فعلى الرغم من إغلاق مجلس مدينة حماة الحدائق العامة، شهدت حديقة أم الحسن الواقعة وسط حماة بساحة العاصي، ارتياد مواطنين كثر لها، ومنهم من جلس بالقرب من أكشاكها التي تقدم أراكيل وراحوا يدخنونها وكأن أصحاب تلك الأكشاك لم يسمعوا بمنع تقديم الأراكيل! إضافة إلى عشرات الأولاد الذين وجدوا فيها متسعاً للهو واللعب.

كما شهدت مراكز جباية المياه والكهرباء وشركتي خدمة زبائن الخليوي ومراكز بيع السورية للتجارة، ازدحامها اليومي المعتاد، وهو ما جعل العديد من المواطنين يسألون لماذا لا يتم تأجيل تسديد فواتير هذا الشهر للشهر المقبل، ولماذا لا توقف «السورية للتجارة» البيع في صالاتها ومجمعاتها ومراكز بيعها نهائياً، وتؤجله للشهر القادم على أن تبيع للمواطن مخصصات الشهرين، لتساهم بالقضاء على الازدحام الشديد الذي تشهده بشكل أكبر وأشد من غيرها نظراً للطلب الكثيف على المواد الغذائية المقننة؟

وأما الازدحام على منفذ بيع الخبز في مخبز حماة الأول بحارة الجسر، فقد كان يوم أمس مميزاً، لتهافت المواطنين على شراء كميات كبيرة من الخبز، وهو ما نسف كل غاية الحكومة من إجراءاتها وقراراتها الوقائية!

وأما أصحاب المطاعم الشعبية والمحال في أسواق ٨ آذار والمرابط والدباغة والحاضر الصغير وابن رشد وشارع المغيلة وأبي الفداء، فهم بواد وقرارات الحكومة بواد آخر!

فحركة البيع والشراء فيها كثيفة، ولكن من دون أي وقاية أو حماية للعاملين فيها، باستثناءات قليلة لا تشكل ظاهرة، حيث شاهدنا عدداً قليلاً من العاملين على أسياخ الشاورما يستخدمون الكمامات والقفازات!

والأمر ذاته في سرافيس النقل الداخلي، التي تكتظ بالركاب، الذين يعطس بعضهم بنقرة بعض!

وأما في مدينة السقيلبية، فقد أفادنا مواطنون بأن مجلس المدينة استلم كميات كبيرة من مواد التعقيم من مؤسسة المياه لاستخدامها في تعقيم المباني والمدارس والمرافق العامة.

وبدوره وزعها مجلس المدينة على الدوائر الحكومية والخدمية والمدارس والكنائس على أن تقوم كل مؤسسة بتعقيم المكاتب والمداخل والسطوح فيها. فتبين أنها منتهية الصلاحية منذ الشهر السابع من العام الماضي!

تعقيم محطات معالجة النفايات الصلبة ومركز الانطلاق ووسائل النقل بالقنيطرة

القنيطرة - خالد خالد

أكد مدير إدارة مديرية النفايات الصلبة بالقنيطرة عبد الغني علي جعفر اتباع الإجراءات اللازمة التي أقرتها وزارة الإدارة المحلية والقيام في عمليات التعقيم لمحطة معالجة النفايات الصلبة بالحلس.

وأشار إلى أنه يتم تعقيم قسم المعالجة الميكانيكي وقسم المعالجة البيولوجي والجاروشة والمبنى الإداري، كما تم تعقيم الآليات الهندسية الثقيلة العاملة في طمر النفايات في المطمر الصحي وكذلك الآليات الخفيفة العاملة ضمن المعمل وبشكل يومي، منوهاً بتأمين معقمات يدوية للعاملين بالمعمل والكمامات التي يرتديها العمال وبشكل اعتيادي حتى قبل تعليمات الحكومة نظراً لطبيعة عملهم في مجال النفايات والروائح التي تصدر منها كما تم تعقيم الحمامات والمغاسل وتزويد العمال بمواد النظافة حيث يلزم العمال بالاستحمام يومياً بعد العمل، لافتاً إلى التعميم على جميع الوحدات الإدارية من أجل تعقيم الحاويات بشكل يومي وخلال فترة المساء بعد الانتهاء من ترحيل القمامة ولمدة أسبوعين وستقوم مديرية إدارة النفايات الصلبة بمراقبة ومتابعة عمليات التعقيم الذي سيتم بشكل دوري، منوهاً بقيام المديرية بترحيل المكبات العشوائية في تجمعات عرطوز الضهرة وحجيرة وفي قرى قصيبة وسويسة على أرض المحافظة بعد تعطل آليات النظافة (الضواغط) وتراكم كميات كبيرة من القمامة كما تقوم الإدارة بترحيل محطات تجميع القمامة في خان أرنبة وأم باطنة بشكل يومي.

وبين رئيس مجلس بلدة خان أرنبة مأمون زيتون تنفيذ خطط المحافظة الرامية إلى تطبيق الإجراءات الوقائية ضد فايروس كورونا المستجد حفاظاً على سلامة أفراد المجتمع، حيث تكثف البلدية أعمالها في رش وتعقيم الشوارع والأحياء والحاويات وصناديق القمامة في الأحياء والطرقات والمرافق العامة بواسطة مرشات رذاذية خاصة بعمليات الرش وذلك في إطار الإجراءات الاحترازية حفاظاً على سلامة المواطنين، موضحاً تركيز جهود الفعاليات المختلفة على استخدام مفهوم الإصحاح البيئي حسب مفهوم الإدارة المتكاملة في تكثيف خطط المكافحة والتطهير والوقاية الذاتية والنظافة الشخصية، لافتاً إلى أنه وضمن الإجراءات الاحترازية لمكافحة فيروس كورونا قام مجلس البلدة بتعقيم مركز الانطلاق بشكل كامل وكافة السرافيس العاملة على الخطوط الداخلية والخارجية، مشيراً إلى أنه تم الطلب إلى جميع السائقين بإجراء غسيل وتعقيم لوسائط النقل بعد نهاية آخر رحلة، وسيتم إلزام هؤلاء السائقين بعمليات التعقيم والوقاية ولن يتم منحهم المانيفست إلا بعد قيامهم بالإجراءات الاحترازية.

أهالي القرى الحدودية بريف حمص يتخوفون من وصول كورونا إليهم عبر لبنانيين يدخلون بطريقة غير شرعية

محافظ حمص لـ«الوطن»: مجرد إشاعة... وقائد الشرطة: ترحيل أي لبناني دخل الأراضي السورية بطريقة غير شرعية

حمص- نبال إبراهيم

اشتكى عدد من أهالي بعض قرى الريف الحدودي لـ«الوطن» بالاتصال هاتفياً أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي بأن كامل الريف الحدودي بدءاً من تلكلخ إلى حديدة إلى الجوبانية بريف حمص الغربي إلى قرى العقربية وحاويك وزيتة وربلة في الريف الجنوبي الغربي يحوي معابر ترابية غير شرعية يدخل من خلالها لبنانيون إلى قراهم ويجولون بها سيراً وعلى الدراجات النارية وحتى بسياراتهم الخاصة ويتبضعون حاجاتهم من هذه القرى ويتلقون العلاج عند أطبائها، متخوفين من أن تكون هذه المعابر غير الشرعية معبرا لفيروس كورونا إلى هذه القرى الحدودية ومنها لباقي سورية.

وطالب الأهالي عبر «الوطن» بضرورة إغلاق هذه المعابر بشكل تام دون خروج ولا دخول ولا تجارة، وخاصة أن الأهالي في القرى السورية واللبنانية على الحدود أقرباء يتبادلون الزيارات وتجمعهم طبيعة العمل، ناهيك عن وجود العشرات من العمال السوريين الذين يعملون في بلدتي القصر والهرمل اللبنانيتين ويذهبون ويعودون يوميا عبر هذه المعابر، وخاصة بعد أن ثبت وجود عدة حالات لإصابات مؤكدة بالكورونا في تلك البلدتين مؤخرا.

محافظ حمص طلال البرازي نفى لـ«الوطن» هذه المعلومات جملة وتفصيلاً، مؤكداً أنه لا يوجد هناك أي مشكلة وما يقال محض إشاعات، لافتاً إلى أنه يتم حالياً القيام بجولات على المواطنين اللبنانيين المقيمين في قرى منطقة القصير الحدودية وفي حال وجود لبنانيين غير مقيمين يتم ترحيلهم.

وأوضح المحافظ أن الجولات تضم القرى الحدودية المشتركة للإقامة بين سوريين ولبنانيين وكل مواطن لبناني لا يمتلك إقامة مؤقتة نظامية يتم الطلب منه المغادرة وأما المواطنون الذين يمتلكون إقامات نظامية فإنه يتم فحصهم طبياً من قبل الفرق الطبية هناك.

هذا وكانت محافظة حمص قد نشرت على صفحتها على فيسبوك الثلاثاء الفائت بياناً حول ذلك جاء فيه «ورد على بعض مواقع التواصل الاجتماعي عبر الفيسبوك معلومات مغلوطة تفتقر إلى المصداقية تتضمن عدم الاهتمام أو مراقبة المواطنين الداخلين من القطر اللبناني بطرق غير قانونية إلى القرى والبلدات الحدودية»، إذ إن محافظة حمص تنفي هذه المعلومات وتؤكد أن الجهات المختصة تقوم بدورها وتتابع عبر دورياتها المنتشرة بشكل مكثف في البلدات الحدودية الحركة العامة والقادمين من لبنان مع الإشارة إلى أن هذه الإجراءات متخذة على امتداد الحدود بين سورية ولبنان.

بدوره أكد قائد شرطة محافظة حمص اللواء محمد الفاعوري لـ«الوطن» أن قوى الأمن الداخلي بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة تقوم باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لعملية ضبط كل المعابر والمنافذ الحدودية مع لبنان على مدار الساعة والحيلولة دون دخول أي مواطن لبناني إلى الأراضي السورية بطريقة غير شرعية، لافتا إلى أنه يتم العمل بشكل حثيث على ضبط أي شخص لبناني كان قد دخل الأراضي السورية بطريقة غير شرعية في حال وجوده والعمل على ترحيله وتسليمه إلى الجانب اللبناني على الفور، منوها بأن هذه حالات نادرة جداً.

جل تعقيم الأيدي لن يقضي على «كورونا»!

نقيب الصيادلة لـ«الوطن»: نسبة تركيز الكحول فيها تقل عن الـ ٧٥ بالمئة لذلك هي غير فعالة

الوطن

يتهافت السوريون على شراء معقمات الأسطح والمعمقات الشخصية، كنوع من الوقاية من كورونا، وتهيئة البيئة المناسبة لاحتواء الفيروس في حال ظهور أي إصابات مثبتة على الأراضي السورية.

جل التعقيم، أحد أبرز المواد التي استجرها السوريون من الصيدليات والمحال التجارية، لسهولة حملها ومرونة استعمالها، لكن ماذا عن فعاليتها؟

عند السؤال عن الإرشادات الطبية التي يقدمها أي طبيب أو صيدلي، يأتي التوجيه بمراعاة أن يحتوي معقم اليدين على نسبة ٧٠ بالمئة من الكحول كي يكون فعالاً، في الوقت الذي تخلو فيه المنتجات الموجودة في الصيدليات من هذه النسبة، بحسب ما صرح به أحد الصيادلة في دمشق، مضيفاً: معظم العلامات التجارية تحرص على تجاوز نسبة الكحول المدونة أسفل العلبة الـ ٧٠ بالمئة، لكن معظمها لا تحتوي على هذه النسبة.

وأشار الطبيب الصيدلي خلال حديثه مع «الوطن» إلى أن أي «جل» لا يحتوي على نسبة ٧٠ بالمئة من الكحول، لن يكون فعالاً في القضاء على أي فيروس، ويأتي بعد ذلك، أهمية فرك اليدين جيداً بها، والحرص على وصول الجل إلى المناطق التي تتراكم بها الفيروسات.

كل هذه التفاصيل والإرشادات، لن تكون كفاءتها مضمونة في مقاومة فيروس كورونا، بحسب الأستاذ في كلية الصيدلة بجامعة دمشق الدكتور مصطفى العموري، الذي قال في تصريح خاص لـ«الوطن»، إن فعالية المادة الكحولية تقل جداً عندما تندمج جزيئات الكحول مع المواد الأخرى، وبالتالي خلط الكحول مع المواد الداخلة في تكوين الـ«جل» مثل الكاربابو، والبروبيلين كليكول، والهيدروميل استر، سوف يضعف فعالية الكحول إلى الحد الذي يصبح فيه غير قادر على القضاء على الفيروس.

ونصح الدكتور العموري الناس بالاعتماد على الكحول السائل في التعقيم والوقاية من الفيروسات، لأنه أكثر قدرة وفعالية من الـ«جل» وكل الأنواع الأخرى من المعقمات، لكن بعد التأكد من نسبة الكحول الموجودة فيه، والتي يجب أن تتجاوز الـ ٧٥ بالمئة، ليكون ذا فعالية.

يأتي هذا في ظل ورود أصناف من عبوات الكحول، لا تتجاوز نسبة الكحول فيها الـ ٤٠ بالمئة، وهي عبوات غير ممهورة بأي علامة تجارية، ولا معلومات عن تركيبها أو سعرها، وكل ما دون عليها، عبارة كحول طبي، وعبارة للاستعمال الخارجي فقط، لكن بعض الصيادلة قاموا باستجرار هذه العبوات وبيعها، في ظل الطلب الكبير على المعقمات.

هنا تؤكد نقيب صيادلة سورية وفاء كيشي في تصريح خاص لصحيفة «الوطن» أن للصناعي وللشركة الصناعية الحق باختيار نسبة الكحول التي يريدها، لكن من واجب الصيدلي التوضيح للزبون أن هذا المستحضر قادر على قتل الجراثيم أم لا، مشيرة إلى وجود العديد من الأصناف وبمختلف التركيزات الكحولية، وهي جميعها غير مخالفة ما دامت حصلت على ترخيص صناعي، لكن نسبة الكحول الواجب توافرها في المستحضر للوقاية من فيروس كورونا هي ٧٠ بالمئة وما فوق.

وأضافت كيشي: إنه تم سحب العديد من المواد الكحولية من الصيدليات، لعدم وجود ترخيص صناعي، في المقابل يوجد الكثير من الأصناف المسموح بتداولها، رغم تدني نسبة تركيز الكحول فيها.

وعند سؤالها عن الجل المعقم للأيدي، أكدت نقيب صيادلة سورية أن معظم المواد الموجودة في الأسواق على اختلاف علاماتها التجارية، تقل نسبة تركيز الكحول فيها عن الـ ٧٥ بالمئة، لذلك هي غير فعالة مع فيروس كورونا.

في سورية «مجاناً»..

مسحة «كورونا» تكلف ٤٠٠ دولار في الدول المجاورة والتصوير الطبقي المحوسب للرئة بـ٨٠٠ دولار

فادي بك الشريف

بين مدير عام مشفى المواساة الجامعي عصام الأمين في حديث لـ«الوطن» أن التكاليف التي يتكبدها المرضى في الدول المجاورة في الخارج لقاء إجراء الفحوصات والمسحة الخاصة للحالات المشتبه بإصابتها بفيروس كورونا كبيرة، بمبالغ تصل إلى ٤٠٠ دولار في لبنان أو دبي على سبيل المثال، وهذا الأمر ينطبق على العديد من البلدان وخاصة دول أوروبا، مشيراً إلى أهمية الجانب التأميني في العديد من الدول في تحمل جزء كبير من تكاليف إنجاز الفحوصات ومختلف الصور والتحاليل ما يخفف من الأعباء والأجور على المريض.

ولفت الأمين إلى وجود اختلاف كبير في التكاليف بالنسبة للإجراءات والتكاليف الخاصة بالإنفلونزا العادية أو حتى الشديدة وتكاليف الفحوصات المرتبطة بفيروس كورونا، مبيناً أن الإنفلونزا تعتبر موسمية لا تكلف المعالجة منها مبالغ كبيرة نهائياً ولا تحتاج إلى نوع معين من المواد الخاصة والتجهيزات والفحوصات أو إلى إجراء المسح (PCR)، وبالتالي لا يكلف إلا بضعة دولارات، وخاصة أن الأعراض تختلف نوعاً ما، ولاسيما أن أعراض الكورونا تتضمن سعالاً وحرارة وضيق نفس، أما في الإنفلونزا فتتضمن الرشح وسيلان الأنف والتهاب الرشح وأحياناً آلاماً في المعدة، وبالتالي يختلف التعامل معها، وبالتالي يوجد اختلاف كبير في المبالغ.

وأشار الأمين إلى أن جميع المسحات التي أجريت في سورية مجانية، وذلك انطلاقا من الحرص على صحة وسلامة المواطنين، علما أن المسحات تجرى في مخبر وزارة الصحة للأمراض السارية وبأيد وطنية، خاصة أنه تم إجراء أكثر من ٢٠٠ مسحة وجميع الفحوصات أظهرت خلو أصحابها من الفيروس.

وحول التكاليف الإجمالية المرهقة على الدول، أكد الأمين أن جملة الفحوصات الإجمالية التي تسبق إجراء المسحة قد تتجاوز ١٠٠٠ دولار، من ضمنها الـ(PCR) الخاص بفحص الجينات والمورثات وتتالي الحموض الآمينية، علماً أن كل فيروس له تتال معين في تراتبية توالي الحموض الآمينية، ناهيك عن وجود فحص مكلف جداً لكن نتائجه دقيقة ويتعلق بالتصوير الطبقي المحوسب للرئة، مؤكداً أن تكلفته تختلف من دولة وأخرى وتصل التكاليف في الخارج إلى ٨٠٠ دولار، وكل ذلك حسب ما يحدده الطبيب، علما أن التصوير يستخدم في الحالات الباكرة جداً.

واعتبر الأمين أن إجراء المسحة والفحوصات من عدمها لا يعود لرغبة المريض مطلقا، وإنما يحدده الطبيب وهناك معايير لطلب الفحص ليس فقط في سورية بل في جميع دول العالم، ومن ضمن المعايير الأساسية وجود حرارة أو سعال، وسفر المواطن من دولة موبوءة، وخاصة المناطق التي يوجد فيها إصابات بالفيروس أو قابل أشخاصاً قدموا من دولة موبوءة أو مريضاً مصاباً بذات رئة مزدوجة، مؤكداً أن هذه المعايير لازمة لإجراء المسح، كما أن جميع المسوحات التي أجري لها المسح هي واجبة وذلك ضمن المعايير المحددة من منظمة الصحة العالمية.

> الأمين لـ«الوطن»: ضرورة إجراء المسحة من عدمها تحدده معايير طبية خاصة